



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ملفات
المسلمون في البلقان، الدور والمستقبل

المسلمون في اليونان، التعددية والحفاظ على الهوية

محمد يوسيتش*

ترجمة: كريم الماجري**



15 يناير/كانون الثاني 2014



المصدر (الجزيرة)

ملخص

يعود وجود المسلمين في اليونان لعام 654، وتعاضم خلال الحقبة العثمانية ليتقلص إثر الحروب اليونانية-التركية (1919-1922)، بعد عمليات تبادل السكان؛ حيث غادر اليونان حوالي 450 ألف مسلم إلى تركيا. يقدر عدد المسلمين من حاملي الجنسية اليونانية والمقيمين في عام 2008 بحوالي 350 ألفاً، أو 3.1% من مجموع سكان البلاد البالغ 11 مليون نسمة. يوجد اليوم في اليونان خمس مجموعات سكانية مسلمة: أتراك، ويوماك، وألبان، وأتراك "رودوس" و"كوس" إلى جانب العجر الروما المسلمين، إضافة إلى المهاجرين. تعترف اليونان بالإسلام كدين وأبقت على بعض عناصر "نظام الملة" العثماني الذي يعطي الأقليات شرعية سياسية وقانونية. وتعيّن الدولة مفتي المسلمين ما جعل اختيارهم محل خلاف بين المسلمين والسلطة، فأصبح هناك مفتون قانونيون وآخرون لا تترتب على أفعالهم أية نتائج قانونية. وعلى الصعيد السياسي يخشى المسلمون من صعود الحزب اليميني "الفجر الذهبي" -تتأسس أيديولوجيته على كره المهاجرين- الذي حصل في الانتخابات الأخيرة على 6.9% من أصوات الناخبين (18 مقعداً في البرلمان). إن التعددية التي يمتاز بها مسلمو اليونان مكنتهم من الحفاظ على وجودهم، مع العلم بأن استقرار أوضاعهم رهين النزاع السياسي اليوناني-التركي، وانعكاساته على الداخل اليوناني. ويجد المسلمون في انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، ضماناً لحماية حقوقهم ولو نظرياً، ويخشون أن لا تساهم المؤسسات الأوروبية فعلياً في تحسين أوضاعهم فضلاً عن حمايتهم.

يرتبط وجود المسلمين في اليونان تاريخياً بقدوم جيوش المسلمين إلى جزيرة "رودوس" أول مرة عام 654 ثم عام 658، ويُعتبر هذا هو أول لقاء بين المسلمين وأوروبا. (1) وفتح الأندلسيون الأمويون عام 827 جزيرة "كريت" التي كان أغلب سكانها في القرن العاشر الميلادي من المسلمين. (2) وكتب ابن جبير حوالي العام 1185: "أخضع الملوك المسيحيون المستبدون مسلمي الجزيرة إلى ضغوط مستمرة حتى جعلوهم يتحولون إلى المسيحية أو يهربون من الجزيرة". حدث ذلك بعد أن استعاد البيزنطيون الجزيرة عام 961 وطردوا المسلمين منها. وتؤكد مصادر التاريخ غزو الفاطميين لجزيرة "سيكلاديز" عام 1030، لكن قبل قدوم العثمانيين لم يكن الإسلام يلعب دوراً في حياة سكان تلك الجزيرة. (3)

سجل الإسلام انتشاراً واسعاً في كل مدن اليونان خلال حقبة حكم العثمانيين حيث تعايشت مختلف الديانات بما فيها اليهود الذين طُردوا من الأندلس الإسبانية فوجدوا في اليونان ملجأً تحت حكم الإمبراطورية العثمانية الإسلامية. وبعد استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1830، شرع المسلمون في مغادرة البلاد، ولم يكن لمن بقي منهم للعيش فيها أية حماية مؤسسية.

بعد ضم اليونان مدينة "سولون" (تسالونيك) عام 1881، أصبح عدد المسلمين حوالي 40 ألفاً، مُنحوا من خلال ما يُعرف باتفاق "تساري غراد" وضعاً قانونياً يحمي حقوقهم الأساسية كأقلية، وذلك على الأقل نظرياً.

في الواقع، وكما تقول كتابات كونستانتين تسيتساليكيس، إن نظام الملة العثماني (وهو نظام فيه استقلالية للمؤسسات المجتمعية-الإثنية والدينية عن المؤسسات الرسمية للدولة) تمت المحافظة عليه، وتمكنت دار الإفتاء المحلية من الحصول على شبه نظام قضائي يمكّنها من النظر في القضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين. اعترف القانون اليوناني بالمدارس الإسلامية وأوقف المسلمين التي تشرف عليها مجالس الجماعات المسلمة المحلية.

وبانتهاء حروب البلقان (1912-1913)، وضم المناطق اليونانية الجديدة (التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية بعد استقلال اليونان)، تمتع سكان تلك المناطق من المسلمين الذين قرروا البقاء فيها بنفس وضع إخوانهم من المسلمين الآخرين ومُنحوا الجنسية اليونانية.

وعلى إثر الحروب اليونانية-التركية (1919-1922)، التي أفضت إلى اتفاقيات "لوزان للسلام" عام 1923، تمت عمليات تبادل للسكان؛ فغادر على إثرها حوالي 450 ألف مسلم اليونان ليذهبوا إلى تركيا، باستثناء سكان منطقتي "تراكيا" الذين كان عددهم يبلغ 92 ألفاً (كان هؤلاء من المسلمين الذين يتكلمون التركية والبلغارية "البوماك" والذين يحملون الجنسية اليونانية)، و"بيبير" التي بقي فيها 26 ألف مسلم يتحدثون اللغة الألبانية، وأجبر هؤلاء عام 1945، أثناء الاحتلال الألماني لمناطقهم، على المغادرة إلى ألبانيا. وفي العام 1947 ضمت اليونان جزر "دوديكانيز" التي كان يسكنها حوالي 12 ألف مسلم من الذين يتحدثون اللغتين اليونانية والتركية، ومُنحوا الجنسية اليونانية (4).

التركيبة الديمغرافية

يوجد اليوم في اليونان خمس مجموعات سكانية مسلمة تتوزع على النحو التالي: أتراك غرب منطقة "تراكيا"، وبوماك "رودوب اليونانية"، وألبان شمال غرب اليونان، وأتراك "رودوس" و"كوس" إلى جانب العجر الروما المسلمين.

في الأعوام الأخيرة (خاصة بعد 1990) تشكلت أقلية أخرى مهمة تتألف أساساً من المهاجرين الذين قدموا إلى اليونان بحثاً عن حياة أفضل وعن فرص عمل أو لجوء في هذا البلد العضو في الاتحاد الأوروبي، وبعض المهاجرين الذين يتخذون من اليونان بلد عبور إلى البلدان الأوروبية الأكثر غنى.

وفقاً للقانون اليوناني المتعلق بإجراء الإحصاء السكاني لعام 1951، لا نجد ذكراً لتصنيف السكان الديني أو القومي أو اللغوي، لهذا يصعب تحديد أعداد المسلمين بدقة، ولكن وفقاً للمعطيات المتوفرة فإن عدد المسلمين في اليونان (حاملي

الجنسية اليونانية والمقيمين) في عام 2008 يُقدر بحوالي 350 ألفاً، أو 3.1% من مجموع سكان البلاد البالغ 11 مليون نسمة.(5)

أما المهاجرون فيتوزعون -بحسب الإحصاءات غير الرسمية التي قدمها زعماء الجماعات المسلمة من المهاجرين- على النحو التالي: الجماعة الأفغانية 20 ألف نسمة، السوريون 15 ألفاً، في حين تقدر أعداد الجاليات المصرية والعراقية وغيرها بحوالي 40 ألف نسمة.(6) ويعمل أغلب المهاجرين في قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء في ظروف مهنية صعبة ولا يتمتعون بحماية حقوقية أو اجتماعية.(7)

اللغة والثقافة

يتحدث المسلمون الحاملون للجنسية اليونانية اللغة التركية في أغلبهم ويُظهرون انتماء للقومية التركية، في حين أن حوالي 20 ألفاً من مسلمي اليونان "البوماك" يتكلمون اللغة البوماكية (وهي لهجة بلغارية) ويسعون إلى إظهار هويتهم البوماكية، كما يحرصون أيضاً على انتمائهم إلى الثقافة والهوية التركية في الوقت ذاته.(8)

يمثل البوماك فعلياً مجموعة منغلقة على ذاتها تعيش في عزلة، حتى إن السلطات اليونانية لم تكن إلى حدود عام 1995 قادرة على دخول مناطقهم التي كانت ممتنعة عن تنفيذ استراتيجية الدولة اليونانية وفرض سيطرتها عليها، قبل أن تتحول مناطق البوماك إلى منطقة عسكرية خاضعة للقوات العسكرية؛ حيث أعلنت الحكومة اليونانية ذلك الجزء من "رودوس" منطقة عسكرية مغلقة ومنعت المدنيين الآخرين من دخولها، في حين كان سكان تلك المنطقة الأصليون يحملون بطاقات هوية خاصة بهم تسمح لهم بالتنقل للعمل إلى حدود 30 كيلومتراً بعيداً عن محال سكنهم، وفي حال ذهابهم لمسافات أبعد، فإنهم كانوا يحتاجون إلى أذن خاصة. بعض هذه التحديات والاشتراطات لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، والهدف من ورائها هو التضييق على السكان البوماك لحملهم على الهجرة إلى تركيا.(9) ويتحدث حوالي 5 آلاف مسلم في اليونان اللغة العجرية (وهم يُعرفون أنفسهم وفقاً لهويتهم الإثنية العجرية)، مع أن أغلب المسلمين العجريين يتحدثون اللغة التركية إلى جانب لغتهم الأم.

الوضع القانوني

الدين الغالب في اليونان، وفقاً لدستور الدولة (البند الثالث)،(10) هو الأرثوذكسية اليونانية، ويُعترف رسمياً بالإسلام كدين.

أما ما يجعل اليونان حالة خاصة ومثيرة للاهتمام عندما يتعلق الأمر بوضع المسلمين؛ فهو بقاء بعض عناصر "نظام الملة" الموروثة عن الإمبراطورية الإسلامية العثمانية على "قيد الحياة"، وهو نظام يسمح للأقليات المختلفة أو المنقسمة دينياً بحصولها على مشروعية سياسية وقانونية. وهكذا فإن وضع الإسلام في اليونان يحافظ على العناصر العثمانية التقليدية داخل خارطة قوانين الدولة اليونانية العصرية.

نظام الملة الجديد هذا يخص فقط الأقلية التركية المسلمة المقيمة في تراكياء، ويُطبق في بعض المؤسسات المحلية التابعة للأقلية المسلمة، والتي لا تجد أي اعتراف بها من قبل المؤسسات الرسمية للدولة. ويمثل وجود نظام الملة استثناء في النظام القانوني اليوناني الموصوف بالموحد والمتناسك، وهو أيضاً، من وجهة نظر قانونية، يُعتبر نموذجاً لتعدد الأنظمة القانونية

في اليونان.(11) كما أن اتفاق لوزان لعام 1923، سمح بأن يكون للمسلمين في اليونان مؤسساتهم الخاصة مثل الأوقاف ومكتب المفتي وبعض المؤسسات التعليمية والمحاكم الشرعية التي لا تزال تنشط إلى اليوم.(12) ويُدير مؤسسات الأوقاف في "تراكيا" و"دوديكانيز" لجان محلية تعمل تحت إشراف السلطات المحلية والحكومية.

قانون الأوقاف الجديد في تراكيا (رقم 3647/ لسنة 2008)، الذي يُنظم انتخاب تلك اللجان المحلية المشرفة على إدارة الأوقاف لا يزال غير مفعّل، في حين يمكن أداء اليمين الشرعية وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، أمام المحاكم وداخل البرلمان وفي صفوف الجيش إذا تقدم المسلمون بطلب ذلك. ويحدد قانون 1994 حصة 0.5% لتسمية موظفين مسلمين في القطاع العام، إلا أنه حتى هذا النظام لا يزال غير مفعّل أيضاً.(13)

انتخاب وصلاحيات المفتي

تم الاعتراف بصلاحيات المفتي في اليونان أول مرة عام 1881، ثم تأكد ذلك الاعتراف في عام 1913، أما اتفاق لوزان فلم يتعرض لتنظيم عمل المفتي وتحديد صلاحياته، ولا يزال القانون رقم 2345 لسنة 1920 هو المنظم لمؤسسة المفتي. وقبل عملية تبادل السكان بين اليونان وتركيا، كان في اليونان 35 مُفتياً، أما بعد عام 1923 فقد تقلص العدد إلى 6 مفتين ينشطون في مناطق "إيبير"، ومفتٍ واحد يعمل في منطقة "سولون" (ويهتم بشؤون المسلمين الشركس)، إلى جانب أربعة مفتين في "تراكيا". ظل بعد عام 1945، ثلاثة مفتين فقط في "تراكيا" (في مدن كوموتينيا وكسانتيا وديديموتيهو)، ويوجد مفتٍ في "رودوس" رغم عدم الاعتراف الرسمي به.

مع مرور الوقت بات مفتيو اليونان يتمتعون بوزن سياسي، فهم زعماء داخل جماعاتهم المحلية والمتحدثون الرسميون باسم المسلمين مع السلطات اليونانية، وقد كان المفتون المحليون، وخاصة مُفتيي "كوموتينيا" و"كسانتيا"، يلعبون أدواراً رئيسية في حل الخلافات السياسية بين اليونان وتركيا، والمتعلقة أساساً بأوضاع الأقلية المسلمة في "تراكيا". وفي هذا السياق فإن لطريقة انتخابهم أهمية خاصة، ومع أن قانون عام 1920 يُنظم عملية انتخاب المفتين، إلا أن الطريقة التي لا تزال متبعة تعتمد على تسمية المفتين عن طريق التوافق بين عدد من زعامات الأقليات وممثلي السلطات اليونانية.

مع ذلك، وبعد أن اختفت مقاومة الزعماء المحافظين القوميين الأتراك إلى الأبد، عاد الجدل حول قضية انتخاب المفتي أو تعيينه إلى السطح، وكان جدلاً عميقاً ومتوتراً،(14) عندها قررت السلطات اليونانية تغيير القانون المتعلق بمؤسسة المفتي، وأصبح المفتي، وفقاً لقانون 1920 لسنة 1991 يُعين مباشرة من قبل السلطات اليونانية.

على إثر تعيين المفتين الجدد بداية عام 1990، كانت ردة الفعل القوية التي سجلتها الفئة المثقفة من المسلمين حول تعيين مُفتيي كوموتينيا وكسانتيا تتهم السلطات بمخالفة الإجراءات القانونية التي صاحبت تلك التعيينات. وهكذا واجه المفتون المعينون اتهامات انتهت بهم إلى المثول أمام المحاكم اليونانية، وهو ما استدعى صدور قرار عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتأكيداً على حق المسلمين في اختيار ممثلهم الدينيين.(15)

منذ ذلك الحين أصبحنا نشهد وجود مفتين اثنين في "تراكيا" يُنتخبان من طرف الأقلية المسلمة، إلى جانب مفتين آخرين معينين من طرف الدولة اليونانية، واللذين تترتب على أعمالهما آثار قانونية.

وزاد الوضع تأزماً وتعقيداً عندما نصّب مفتيو "تراكيا" أنفسهم، باستثناء مفتي "رودوس"، قضاة يحكمون وفقاً للأحكام الإسلامية الشرعية المتعلقة بأحكام الأسرة والميراث. هؤلاء المفتون أيضاً يتصدون لتسمية وتعيين الأئمة والمشرفين على المشاريع الوقفية وجمع أموال الزكاة، ويصدرون الفتاوى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وربما هذا ما يُفسر عدم وجود منظمة أو جمعية إسلامية موحدة ووحيدة تمثل المسلمين على مستوى الدولة.

المشاركة في الحياة السياسية

كتب الدكتور كونستانتين تسيتساليكيس، أحد أهم المتابعين المتخصصين لأوضاع المسلمين في اليونان، أن أفراد الأقلية المسلمة في "تراكيا" يشاركون بانتظام في الحياة السياسية للدولة، ويتم اختيار ممثلين عنهم في البرلمان من خلال الأحزاب السياسية الكبرى. وانتُخب عام 2007 عضوان في البرلمان ليمثلا الأقلية المسلمة في "تراكيا"، وكان كلا العضوين المنتخبين ينشطان في حزب "باسوك" (PASOK) المعارض. كما أدرجت أسماء ممثلين عن الأقلية المسلمة على القوائم الانتخابية لانتخابات البرلمان الأوروبي في يونيو/حزيران 2009، ولكن دون أن يكونوا مرشحين فعليين لخوض الانتخابات. (16)

سجل في هذا السياق حصول المسلمين في انتخابات عام 2002 على حوالي 250 وظيفة تمثيلية في الإدارات والمؤسسات المحلية (البلديات والولايات والمجالس المحلية)، كما تم انتخاب مسلم لشغل وظيفة نائب حاكم "رودوب". (17) هذا في حين يلعب المسلمون، في منطقة "تراكيا" خاصة، دوراً نشطاً في الحياة السياسية المحلية، أما على مستويات السلطة العليا فإن دور المسلمين وتمثيلتهم فيها ضعيفة أو تكاد تكون منعدمة.

إلى جانب المؤسسات الدينية، أسس مسلمو اليونان بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي يعملون من خلالها على الدفاع عن حقوقهم المدنية والمواطنة ضد مختلف أشكال التمييز التي تستهدفهم، ومن أهم تلك المنظمات التي تعمل على حماية حقوق الأقلية المسلمة "حركة الأقلية التركية لحقوق الإنسان والأقليات". إلى جانب هذه الجمعية، توجد جمعيتان مدنيتان أخريان تقودهما ثلثة من السياسيين والمثقفين المنتمين إلى الأقلية التركية، وهما: جمعية خريجي الجامعات في تراكيا، واتحاد أتراك "كسانتيا"، وتواجه الجمعيات التي يتضمن اسمها وصف "التركية" مشاكل قانونية؛ حيث تمنعها المحاكم اليونانية من النشاط وفقاً للقانون المؤرخ في عام 1983، وتعتبر الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن: "أن على مثل هذه الجمعيات التعريف بنفسها على أساس ديني لا قومي إثني"، وقد رفعت جمعية اتحاد أتراك "تراكيا" قضية في هذا الغرض أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالرغم من أن محكمة ستراسبورغ أدانت منع المحاكم اليونانية نشاط مثل هذه الجمعيات إلا أن حكمها لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ولا تزال المحكمة المدنية في "كسانتيا" تقدم نفس التبريرات سالفة الذكر وتأمّر بجل اتحاد أتراك "كسانتيا". (18)

نلاحظ أيضاً على هذا المستوى، أن الحياة الاجتماعية والسياسية اليونانية بدأت تشهد في السنوات الأخيرة بروز تنظيمات وجمعيات أسسها المهاجرون في أثينا، مثل الجمعية الثقافية اليونانية-الباكستانية. ويشير ارتفاع عدد طلبات تسجيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تأسسها الجماعات الأقلية المسلمة في اليونان إلى محاولات هؤلاء، عن طريق النشاط الجمعياتي، تحقيق أهدافهم وحماية حقوقهم المدنية والاجتماعية التي لا يستطيعون تحقيقها من خلال النظام السياسي القائم.

يبلغ عدد المساجد في تراكييا حوالي 300 مسجد، ويوجد في مدينة "كوس" مسجداً، وفي "رودوس" مسجد واحد، بينما تبقى أثينا العاصمة الوحيدة من بين عواصم كل بلدان أوروبا التي تخلو من وجود مسجد جامع، وإن كان فيها أكثر من 80 مصلى للمهاجرين موزعة في أرجائها وضواحيها. (19)

وأفصحت قضية بناء مسجد في العاصمة عن مدى التعقيد الذي يشوب العلاقة بين مسلمي اليونان والمجتمع الذي يعيشون فيه والدولة كسلطة، وإن كانت هذه المشكلة قد حُلَّت بقرار اتخذه البرلمان اليوناني عام 2008 لمصلحة بناء المسجد ورُفضت أية دعوى ضد هذا القرار. (20) ومن هذه التعقيدات أن الحزب اليميني "الفجر الذهبي" قد أعلن عن عزمه جمع 100 ألف يوناني للعمل على منع بناء المسجد؛ ما أثار قلق وغضب الجماعات المسلمة في منطقة البلقان (21). ولكن من جهة أخرى أعلنت الخارجية اليونانية أن الدولة ستتكفل بتمويل هذا المشروع، وسيدخل ضمن ممتلكاتها الخاصة. (22)

صعود حزب الفجر الذهبي

يقض صعود الحزب اليميني المسمى الفجر الذهبي، مضاجع المسلمين في اليونان، وبالأخص المهاجرين منهم. ويرى باناغويوتيس سوتيريس أستاذ الفلسفة السياسية والاجتماعية، في مقال له منشور بصحيفة "لوموند ديبلوماتيك" في عددها الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2013، أن "حزب الفجر الذهبي له جذور نازية، وتتأسس أيديولوجيته على كره المهاجرين ومعارضة مشاريع اليسار السياسي في هذا المجال".

وقد واصل عناصر حركة الفجر الذهبي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة ترسيخ وضعهم في المشهد اليوناني عن طريق تنفيذ "هجمات عنصرية" ضد المهاجرين وبخاصة منهم غير الشرعيين وطالبي اللجوء من بينهم. وأخذوا يركزون في النصف الثاني من العقد الماضي -ومع ظهور بدايات الأزمة المالية- على تعزيز وجودهم في بعض أحياء أثينا؛ حيث أسسوا "لجاناً مدنية"، وقدموا أنفسهم على أنهم "مواطنون غاضبون" يطالبون بحلول عاجلة لمشاكلهم.

يدعي أتباع "الفجر الذهبي" أن المهاجرين هم السبب المباشر لما تعيشه اليونان عمومًا والعاصمة أثينا خصوصًا من مشاكل. وثبت تعامل ما تسمى بـ"اللجان المدنية" مع الشرطة المحلية، التي رفضت في عديد من المرات التدخل في منع أو التحقيق في بعض القضايا المتعلقة "بهجمات عنصرية" وأغمضت عيونها عن نشاطات حركة الفجر الذهبي غير الشرعية. (23) واستطاع الجناح السياسي للحركة خلال الانتخابات الأخيرة، الحصول على 6.9% من أصوات الناخبين، أو 18 مقعدًا في البرلمان مستفيدا الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه البلاد. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن استطلاعات الرأي وتحليل نتائج الانتخابات أظهرت أن شعبية هذا الحزب في تزايد، وكانت نسبة دعمهم الشعبي فيما قبل لا تتجاوز 1%. وعلى العموم لاقت أفكار حزب الفجر الذهبي وأيديولوجيته ورسالته انتشارًا تخطى حدود اليونان لينتقل إلى بعض الدول البلقانية الأخرى؛ وذلك بسبب قرب الأوضاع فيها من تلك التي بنى عليها أنصار فكر الفجر الذهبي أيديولوجيتهم.

أما الاعتداءات المتكررة التي تستهدف المهاجرين فلا تجد اهتمامًا لدى دوائر الشرطة والقضاء؛ فحزب الفجر الذهبي، ووفقًا للعديد من المصادر الداخلية والخارجية، يلقي دعمًا كبيرًا من رجال الشرطة؛ حيث أظهرت نتائج الانتخابات

الأخيرة، أنه في بعض أحياء العاصمة، بلغت نسبة تصويت رجال الشرطة حد 50% لصالح هذا الحزب. وأصبحت عمليات الاعتداءات بالسكاكين والدراجات النارية في بعض أحياء العاصمة عملاً يوميًا يستهدف المهاجرين الذين باتوا يخشون من خروجهم إلى شوارع العاصمة فرادى، في حين سجلت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير تحت عنوان "كراهية في الشوارع" أن السلطات اليونانية، وكذلك الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، لا يكثرثون كثيرًا لتفاهة ظاهرة العنف ضد المهاجرين خاصة وأن اليونان تُعتبر بوابة مرور لأغلب اللاجئين (80%) إلى دول الاتحاد الأوروبي. (24)

إن تزايد أعمال عنف عناصر الفجر الذهبي كَمَا وكيفًا واستهدافها جماعات مجتمعية وأقليات إثنية أخرى إلى جانب النشاط اليساريين، أدى إلى استفادة أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت تعمل على محاصرة هذا الخطر؛ ما ترك ارتياحًا لدى المهاجرين المسلمين، وإن في غياب ضمانات حقيقية وملموسة بأنهم لن يتعرضوا مجددًا إلى حملات كراهية تستهدفهم وتعرضهم للخطر.

الخاتمة

إن التعدد الذي يميز الجماعة المسلمة في اليونان، وبالرغم من الهزات والاضطرابات التاريخية التي مروا بها، مكنهم من الحفاظ على وجودهم على أرض اليونان، وهم اليوم يُظهرون حرصًا كبيرًا ويعملون بنشاط متواصل من أجل الحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية.

الأکید اليوم أن وضع الإسلام، في دولة مهد الحضارة الأوروبية، هو رهين النزاع السياسي اليوناني-التركي، كما يتعرض أتباعه، وبنسق متصاعد ومستمر، إلى ضغوط الراديكاليين وتعصب اليمينيين.

ومثل انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي، ومصادقة أئينا على منظومة حقوق الإنسان الأوروبية، بالنسبة للمسلمين ضمانة، ولو على المستوى النظري، لحماية حقوقهم التي طالما انتهكت. والسؤال اليوم هو: إلى أي حد تُحترم تلك الحقوق التي تتضمنها المواثيق الأوروبية، وإلى أي حد ستعمل المؤسسات الأوروبية المعنية، مثل محكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ (25) على تفعيلها ومراقبة تنفيذها وتأكيد أولويتها التي ستساهم في تحسين وضع الأقلية المسلمة في اليونان.

* محمد يوسيتش - منسق "الشبكة البحثية: الإسلام في جنوب شرق أوروبا".

** النص أعد في الأصل باللغة البوسنية لمركز الجزيرة للدراسات، ترجمه كرم الماجري إلى اللغة العربية.

المصادر

- 1- Prema: Mustafa Spahić, Povijest islama za I i II, III i IV razred medresa, Gazi Husrev-begova medresa i Rijaset Islamske zajednice, 1995., str. 296-305, i 417-435, Hronologija važnijih događaja u istoriji islama, Takvim Udruženja ilmije, 1979, str. 327-331
- 2- كتب الرحالة أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري (المتوفى في النصف الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، الذي زار الجزيرة في القرن العاشر، في كتابه "كتاب المسالك والممالك": "جزيرة كريت أصغر مساحة وأقل سكانًا من جزيرة سيبيليا، وكل سكانها من المسلمين الذين غالبًا ما تجدهم في مواطن الجهاد، يعيش بينهم بعض المسيحيين، وهو أمر عادي نجده في الولايات الإسلامية".
- 3- Alibašić, Ahmet, „Muslimani Jugoistočne Evrope“, Atlas islamskoga svijeta. Sarajevo, Udruženje ilmije IZ u BiH, 2004, str. 572-585.
- 4- Tsitselikis, Konstantin, „The legal status of Islam in Greece, Die Welt des Islams, tom 44, br.3, 2004., str. 402-431., citirano prema Godišnjaku muslimana u Evropi, El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo, 2011., str 197-198
- 5- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Srajevo 2011. Str 199
- 6- Podaci lidera muslimanskih zajednica, To Vima, 31. Maj 2009. prema Tsitselikis, Konstantin

- Dimitris A. Antoniou, "Muslim Immigrants in Greece: Religious Organizations and Local Responses", *Immigrants and Minorities*, Vol: 22, No: 2-3, str. 155-174 -7
- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo 2011. str 199 -8
- Alibašić, Ahmet, „Muslimani Jugoistočne Evrope“, Atlas islamskoga svijeta. Sarajevo, Udruženje ilmijje IZ u BiH, 2004, str. 572-585 -9
- يمكن العودة إلى النص الكامل لدستور اليونان على موقع <http://www.hri.org/docs/syntagma> -10
- Konstantinos, Tsitselikis, „Islam u Grčkoj“, Behar, Godina XXI 2012. Br.108 str. 68-77 -11
- Alibašić, Ahmet, „Muslimani Jugoistočne Evrope“, Atlas islamskoga svijeta. Sarajevo, Udruženje ilmijje IZ u BiH, 2004, str. 572-585 -12
- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo 2011. Str. 200 -13
- Vemund AARBAKKE, *The Muslim Minority of Greek Thrace*, vol. II, PhD, Bergen: University of Bergen, 2000 -14
- ECtHR *Serif v. Greece*, zahtjev: 38178/97, od 14. decembra 1999. godine; *Agga v. Greece (No 2)*, zahtjevi: 50776/99 i 52912/99, od 17. oktobra 2002. godine; *Agga v. Greece (No 3)*, zahtjev: 32186/02, od 13. jula 2006. godine; *Agga v. Greece (No 4)*, zahtjev: 33331/02, od 13. jula 2006. godine -15
- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo 2011. str 200 -16
- إحصاءات وزارة الخارجية اليونانية. <http://www.mfa.gr> -17
- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo 2011. Str. 201-202 -18
- Tsitselikis, Konstantin, „Muslimani u Evropi- Grčka“ El-Kalem i Centar za napredne studije, Sarajevo 2011. str 202 -19
- 20- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي في 18 يوليو/تموز 2013: "رفض طلب تمويل بناء الجامع في أثينا" <http://www.trcroatian.com/hr/newsDetail.aspx?HaberKodu=016a8ff4-4d79-453f-ac0f-8238ee7f1d62>
- 21- وكالة أنباء أناضوليا: "الغاء القبض على زعماء حركة الفجر الذهبي، التي قاتل عدد من ناشطيها في البوسنة والهرسك" المصدر: صحيفة دنيغني أفاز 2013/9/28. Agncija Anadoluja, „Uhapšeni čelnici Zlatne zore, čiji su pripadnici ratovali i u BiH“, *Dnevni avaz*, 28.9.2013. (., pristupljeno, 21.11.2013 <http://www.avaz.ba/globus/europa/uhapseni-celnici-zlatne-zore-ciji-su-pripadnici-ratovali-i-u-bih>)
- 22- وكالة أنباء أناضوليا: "تعتزم الحكومة اليونانية تمويل بناء جامع أثينا باقتطاع جزء من ميزانيتها لهذا الغرض" Agncija Anadoluja, „Grčka će svojim novcem izgraditi džamiju u Ateni“, 09.02.2013 (., pristupljeno, 9.12.2013 <http://www.klix.ba/vijesti/svijet/grcka-ce-svojim-novcem-izgraditi-dzamiyu-u-atini/130209040>)
- Panagiotis, Sotiris „Uspom zlatne zore“, *Le Monde diplomatique*, hrvatsko izdanje, broj 10. Oktobar 2013-23
- Penny, Laurie, „It's not rhetoric to draw parallels with Nazism“ *The Independent*, 30.8. 2012 -24, available <http://www.independent.co.uk/voices/commentators/laurie-penny-its-not-rhetoric-to-draw-parallels-with-nazism-8092591.html> (on 9.12.2013)
- Za analizu presuda Evropskog suda za ljudska prava u Strazburu i perspektive koje otvara za muslimanske manjine vidi studiju -25
- „Sloboda vjere u presudama Evropskog suda za ljudska prava u Strazburu“, Emir Kovačević, Friedrich-Naumann-Stiftung, Sarajevo 2013

انتهى